

تأملات نحويّة في القراءات القرآنيّة

الدكتورة حورية عيب

كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



اللغة وتضيف لمسات جديدة إلى مسيرة النحو العربي، بل إنّ في القرآن الكريم وقراءاته صوراً غفيرة من الإعجاز النحوي، وأعني بالإعجاز النحوي الارتقاء في نظم الكلام حتى يخرج عن مقدرة البشر ويعجزهم عن محاكاته.

ورأى عبد القاهر الجرجاني أنّ النظم هو توخّي معاني النّحو، وأنّه يقوم على تلاؤم المعاني في الكلمات المفردة تلاؤماً يساعد على أداء المعنى العام المقصود في جمال وقوّة، ويتمّ نظم القرآن الكريم نظماً مستقيماً متلائماً

أسعى في هذه المقالة إلى بيان الشراء الذي أدخلته القراءات القرآنية على تحليل علمائنا من قراء ومفسّرين ولغوّيين ونحويين، إذ جعلتهم يُعملون عقولهم ليبينوا معانيها المختلفة وليكشفوا عن أسرار صيغها وتراكيبها، ويبرزوا دقائقها النحوية، فتكاثرت الأوجه الإعرابية على اللفظ الواحد في القراءة القرآنية تكاثراً نتج عنه اختلاف في تأويل هذه الآية الكريمة أو تلك وتفسيرها على أوجه متعدّدة.

إنّ القراءات القرآنية غنية بالمسائل النحوية والظواهر اللّغوية التي تثري

وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها".

أكد عبد القاهر الجرجاني أثر التركيب النحوي في المعنى، وما يترتب عليه من بلاغة في التعبير، فتعلق بأفاق من النحو الجمالي تتجاوز البحث في الصواب والخطأ.

والحق أن ميادين الإعجاز في النص القرآني مترامية الأطراف، لا يحدها زمان ولا مكان، ولا تنفذ مادتها، وفي دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني محاولات كثيرة لتلمس جوانب الإعجاز النحوي في أي الذكر الحكيم، كما شكلت التجربة النحوية لعلمائنا في معالجة الوجوه النحوية التي قرئت بها بعض آي الذكر الحكيم لونا متميزاً من ألوان البحث النحوي، وقد بدا هذا جلياً في كتب معاني القرآن وإعرايه وتفسيره وقراءاته وإعجازه، وتوضيحاً لجهود علمائنا في هذا المجال، اخترت "سورة الأنعام" نموذجاً لبيان تحليلهم النحوي

بفضل علم النحو بمعناه الواسع الذي يشمل علم المعاني من علوم البلاغة وعلم النحو.

إنَّ للنظم صلة بالنحو، فهو الاستخدام النحوي، وهذا لا يعني -كما أوضح عبد القاهر الجرجاني- مجرد قواعد النحو، فهي ممّا يعرفه كل عربي سليم الفطرة، وإنما يقصد من ذلك دقائق تأليف الكلام وأسرار الترابط بين مفرداته، فالعرب جميعهم يعرفون أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور لكن إدراك الفاعل في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا رَحِمْتَ يَحْنَرُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ البقرة: ١٦، هو الذي يقتضي الذوق والعلم بالنظم، وهكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مريم: ٤، وهذا ليس علماً بالإعراب وإنما بالوصف الموجب للإعراب، وهذا واضح في قوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه

زرعة (13) مبيّن أن هذه الآية الكريمة ابتدئت بمخاطبة الله تعالى إياهم، إذ قال تعالى للذين أشركوا: ﴿أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ الأنعام: ٢٢، فجرى جوابهم إياه على نحو سؤاله لمخاطبتهم إياه، فقالوا: "والله ربنا"، بمعنى: والله يا ربنا ما كنا مشركين، فأجابوه مخاطبين له كما سألهم مخاطبين.

وذكر مكي أبي طالب أنه فصل بالنداء بين القسم وجوابه، وذلك حسن، لأن فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك، وأجاز أبو البقاء العكبرينصب لفظ (ربنا) على إضمار العامل، أي على الاختصاص، فعامله محذوف وجوباً تقديره: أعني.

وأشار أبو حيان الأندلسي إلى أنه قرأ عكرمة سلام بن مسكين "والله ربنا" برفع الاسمين على أن في الآية الكريمة تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: ما كنا مشركين والله ربنا، وهي قراءة شاذة.

2- الآية الكريمة: ﴿وَمِمَّنْ دَابَّتْ فِي

للقراءات القرآنية ومدى مساهمتهم في هذا الجانب النحوي القرائي.

والآيات القرآنية الكريمة التي أقوم بتحليلها في هذا العمل هي: 23، 38، 54، 55، 74، 94، 112، 137، 139، 145، 153، 154، 160، فكانت ثلاث عشرة آية كريمة.

1- الآية الكريمة: ﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ الأنعام: ٢٣.

ذكر ابن مجاهد اختلاف القراء في النصب والخفض من قوله تعالى (ربنا) مبيّن أنه قرأه ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بالكسر، وأنه قرأه حمزة والكسائي بالنصب، وأوضح القراء أن خفض لفظ "ربنا" على جعله محلوفاً به، فهو تابع لاسم الله تعالى، فإما أن يكون نعتاً له، وإما بدلاً أو عطف بيان، كما بين أن نصب (ربنا) قراءة الأعمش على النداء، والتقدير: يا ربنا ما كنا مشركين، لأن لفظ الجلالة (الله) قد تقدّم ذكره، فنادوا بعد ذلك مستغيثين، وأكد هذا المعنى أبو

الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ
﴿الأنعام: ٣٨﴾

بين أبو جعفر النحاس أنه قرأ القراء قوله تعالى: "ولا طائر" بالخفض عطفاً به على لفظ "دابة"، وأنه قرأه الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق بالرفع عطفاً به على موضع "دابة"، لأن موضعها الرفع، والتقدير: وما دابة ولا طائر يطير بجناحيه: (فمن) حرف صلة وتوكيد، و(دابة) مجرورة لفظاً مرفوعة حكماً.

3- الآية الكريمة: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ تَرْتَابَ بِهِ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿الأنعام: ٥٤﴾

ذكر ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة هذه الآية الكريمة مبيناً أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي "إنه من عمل... فإنه غفور رحيم" مكسوري الألف، وقرأ عاصم وابن كثير: "أنه من عمل فإنه غفور رحيم" بفتح الألف فيهما، وقرأ نافع "أنه من عمل" بفتح الألف، و"فإنه غفور" بكسرهما، وهي

قراءة الأعرج كما ذكر سيويه.

وأوضح ابن جرير الطبري أن حجة من قرأ بفتح الهمزة من (أنه) وبكسرهما من "فإنه" أنه جعل الأولى بدلاً من الرحمة، فأعمل فيها (كتب)، كأنه قال: كتب ربكم على نفسه "أنه من عمل"، وجعل الكسر في الثانية على الابتداء، أو الاستئناف، لأنها جاءت بعد الفاء وما بعدها مستأنف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ﴿النساء: ١٤﴾، فحكم (إن) في الابتداء والاستئناف الكسر، وبهذا جعل الفاء جواباً للشرط (من)، واستأنف (إن)، لأن ما بعد فاء الشرط يكون الكلام مستأنفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ المائدة: ٩٥، والتقدير في الآية الكريمة السابقة أعني قوله تعالى: "فإنه غفور رحيم": فهو له غفور رحيم، أو فله المغفرة والرحمة.

والحجة لمن كسرهما جميعاً أنه جعل (أنه) الأولى مبتدأة، وجعل (كتب)، بمعنى (قال)، وكسر الثانية،

وابن عامر وحفص "ولتستين" بالتاء على التأنيث، و"سبيل" بالرفع، وأنه قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي "ولتستين" بالياء، و"سبيل" بالرفع.

ويبين الطبري أن حجة من نصب كلمة (سبيل) أنه جعل الخطاب للنبي ﷺ كأن معناه عنده "ولتستين أنت يا محمد سبيل المجرمين، فكان السبيل مفعولا به للفعل (تستين)، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت)، أما الذين قرأوا السبيل رفعاً و(لتستين) بتاء التأنيث، فقد جعلوا الفعل للسبيل، فرفعوها بالحديث عنها، فكانت التاء علامة تأنيث، ولا ضمير في الفعل، واعتبروا السبيل مؤنثة (34)، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ يوسف: ١٠٨، وقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ يَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَفُورُونَ﴾ الأعراف: ٤٥.

وأوضح الزمخشري أنه يقال: استبان الأمر وتبين واستبنته وتبينته،

لأنها بعد فاء جواب الشرط، وعلل ابن خالوية الكسر فيهما أنه جعل تمام الكلام في قوله تعالى: "كتب ربكم على نفسه الرحمة"، ثم ابتداء بقوله تعالى: "إنه" وعطف الثانية عليها.

وذكر الطبري أن حجة من فتحهما جميعاً أنه جعل (أن) الأولى بدلا من الرحمة بمعنى: كتب ربكم على نفسه الرحمة، ثم ترجم بقوله: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ابْجَهَكَ﴾ الأنعام: ٥٤، عن الرحمة، ثم عطف ب"أنه" الثانية على أنه الأولى، وجعلهما اسمين منصوبين.

4- الآية الكريمة: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ الأنعام: ٥٥.

اهتم ابن مجاهد بقوله تعالى هذا موضعا أوجه القراءة وقراءها، فحصر هذا الاختلاف في الياء والتاء، والرفع والنصب، وذكر أنه قرأ نافع: "ولتستين" بتاء الخطاب، و"سبيل" بالنصب، وأنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو

فيكون الفعل لازماً ومتعدّياً.

وحجّة من قرأ "وليستين" بالياء ورفع السبيل، أنّه جعل السبيل مذكراً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ عَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ﴾ الأعراف: ١٤٦.

وذهب الطبري إلى أنّ معنى هؤلاء في هذا الكلام، ومعنى من قرأ ذلك بالتاء في (ولستين) ورفع السبيل واحد، وإنّما الاختلاف بينهم في تذكير (السبيل) وتأنيثها، لأنّ من العرب من يذكر السبيل وهي تميم وأهل نجد، ومنهم من يؤنّث السبيل، وهم أهل الحجاز، ثم بين الطبري أنّهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، ولغتان مشهورتان من لغات العرب، وليس في قراءة ذلك بإحدهما خلاف لقراءته بالأخرى، ورأى أبو جعفر النحاس أنّ تأنيث السبيل أكثر.

5- الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَّرَ﴾ الأنعام: ٧٤.

قرأ القراء قوله تعالى: (آزر) بالفتح

على أنّه بدل من لفظة (أبيه)، وهو مجرور بفتحه نيابة عن الكسرة، لأنّه ممنوع من الصرف لعلتين هما العلمية والعجمة على قول من لم يشتقه من الأزر أو الوزر أي الظهر، ومن اشتقه من واحد منهما قال إنه عربي، ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل، لأنّه على مثال أفل، يقال: رجل أجوف أي عظيم الجوف، وكذا آزر يكون عظيم الأزر معوجّه.

وقرأ أبيّ وابن عباس والحسن ومجاهد والضحاك وابن يزيد المدني ويعقوب (آزر) بالرفع على النداء، والتقدير: يا آزر، ورويت عن سلمان التيمي، وهي في قراءة أبيّ (يا آزر) بحرف النداء، و(آزر) مبني على الضمّ في محل نصب، لأنّه منادى مفرد.

وذهب الطبري إلى أنّ الصواب من القراءة في ذلك قراءة من قرأ ذلك بفتح الراء من (آزر) على إتباعه إعراب (الأب)، وإنّما اختار هذه القراءة لإجماع الحجّة من القراء عليها، وصحّ

وذهب ابن خالوية إلى أن نصب بينكم -وهو ظرف- يجوز أن يكون مرفوعاً في المعنى (بتقطع)، لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوباً ترك في حال الرفع على حاله حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف، فهو فاعل وإن كان مفتوحاً، لأن من الأسماء ما يكون ظرفاً واسماً كما في قولنا: زيد دونك، وزيد دون من الرجال، وزيد وسط الدار، وهذا وسطها.

أما من قرأ قوله تعالى (بينكم) بالرفع، فقد جعله اسماً لا ظرفاً، قال أبو عمرو: بينكم أي: وصلكم، فكان فاعلاً لـ (تقطع) على اعتبار البين بمعنى الوصل، والتقدير: لقد تقطع وصلكم أي: تفرق جمعكم، وأصل البين الافتراق، ولكن اتسع فيه، فاستعمل اسماً غير ظرف بمعنى الوصل.

7- الآية الكريمة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧.

فتح الراء من (آزر) من أحد وجهين، الوجه الأول: أن يكون (آزر) اسماً لأبي إبراهيم صلوات الله عليه وعلى جميع أنبيائه ورسله، فيكون في موضع خفض رداً على لفظ الأب، والوجه الثاني: أن يكون نعتاً، فيكون أيضاً خفضاً بمعنى تكرار اللام عليه، ولكنه لما خرج مخرج (أحمر) و(أسود) ترك إجراؤه، وفعل به كما يفعل بأشكاله، فيكون تأويل الكلام حينئذ: وإذ قال إبراهيم لأبيه الزائع أتتخذ أصناماً آلهة.

6- الآية الكريمة: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ٩٤.

ذكر ابن مجاهد أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة قوله تعالى (بينكم) بالرفع، وقرأ نافع والكسائي ذلك نصباً، وروى حفص عن عاصم ذلك بالنصب.

والنصب في هذه القراءة على الظرفية، ويقوي هذا قراءة عبد الله بن مسعود: "لقد تقطع ما بينكم".

إنّما يجوز عند النحويين في الشعر، كما انتقد هذه القراءة الزمخشري لضعفها في القياس وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، ويبيّن أنّ مثل هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المثور، بل فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمته وجزالته، وذكر أنّ الذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنّه رأى في بعض المصاحف كلمة (شركائهم) مكتوبة بالياء.

إنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها -متقدّموهم ومتأخروهم- ولا يجيزون ذلك إلّا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن الكريم عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، فلا

أوضح ابن مجاهد أنّه قرأ ابن عامر وحده (زيّن) برفع الزاي، و(قتل) برفع اللام، و(أولادهم) بنصب الدال، و(شركاءكم) بالياء، وأنّه قرأ الباقون (زيّن) بنصب الزاي، و(قتل) بنصب اللام، و(أولادهم) بالخفض، و(شركاءهم) بالرفع، على أنّ (قتل) نصب بـ (زيّن)، وخفض (أولادهم) بالإضافة، ورفع (شركاءهم) بـ(زيّن) لا بالقتل، لأنّهم زيّنوا ولم يقتلوا، أي إنّ شركاء هؤلاء المشركين هم الذين زيّنوا لهم قتل أولادهم.

أما قراءة ابن عامر، ففيها فصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم)، بالمفعول به (أولادهم)، والمعنى: وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، وعدّ ابن جرير الطبري هذا الفصل قبيحاً غير فصيح، وهو قول ابن خالوية، واعتبر مكي بن أبي طالب هذه القراءة ضعيفة للتفرقة بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ الإضافة بمنزلة الصلة، وذلك

هذه القراءة الشاذة يحتمل أن يكون مرفوعا بفعل مضمر دل عليه قوله تعالى: "زين"، كأنه لما قال: "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم"، قيل: من زينه لهم؟ فقيل: زينه شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه (زَيْن)، فهو إذا كقول القائل: أَكَلِ اللَّحْمُ زَيْدًا، وَرَكِبَ الْفَرَسُ جَعْفَرًا، يرفع (زيد) و(عمرو) بفعل مضمر دل عليه هذا الظاهر.

8- الآية الكريمة: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ هَٰؤُلَاءِ لَنُكْفِّرَنَّهُمْ وَلَا لَنُؤْتِيَنَّهُمُ الْحَبْلَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْآيَاتُ الْأُولَىٰ﴾
الأنعام: ١٣٩.

ذكر أبو جعفر النحاس أن كلمة "خالصة" من قوله تعالى ذاك لها أربعة أوجه: قرأها العامة بالرفع والتأنيث، وقرأها قتادة بالنصب والتأنيث، وقرأها ابن عباس (خالصه) على الإضافة، وقرأها الأعمش (خالص) بغير هاء.

إن رفع (خالصة) وبالتالي قراءة

التفات إلى قول الزمخشري ومن تبعه في هذا، لوجود هذا الفصل في الكلام العربي الفصيح، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت حد التواتر وقارئها أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة، وكلامه حجة وقوله دليل.

وذكر الزجاج أنه قرأ أبو عبد الرحمن السلمي والحسن ويحيى بن الحارث الذماري (زين) بضم الزاي، و(قتل) بالرفع، و(شركاؤهم) بالرفع مضاف إلى (أولادهم) على أن يكون (شركاؤهم) محمولا على فعل آخر، لأن التقدير كأنه قال: زينه شركاؤهم بمعنى: إن وجه هذه القراءة الشاذة أن يكون (قتل) اسم ما لم يسم فاعله، وأن يكون (شركاؤهم) مرفوعا بفعل مضمر، لأن الفعل (زَيْن) يدل عليه، وعلى هذا يجوز أن يقال: ضُرب زيد عمرو، بمعنى: ضربه عمرو، وأكد هذا التأويل ابن جني مبينا أن الشركاء في

مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴿١٣٩﴾ الأنعام:

١٣٩.

بَيِّنَ ابن مجاهد أنه قرأ ابن كثير (وإن يكن ميتة) بالياء ورفع (ميتة) خفيفة، وأنه قرأ ابن عامر (وإن تكن) بالتاء، و(ميتة) رفعا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وإن تكن) بالتاء، و(ميتة) نصبا، وروى حفص عن عاصم (وإن يكن) بالياء، و(ميتة) نصبا، وعلى هذا ف (يكون) بالياء، و(ميتة) بالنصب هي قراءة باقي السبعة أعني قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي، وهي قراءة يعقوب وخلف ووافقهما اليزيدي والأعمش من غير السبعة.

والحجة في هذه القراءة أنه ذكر الفعل (يكن) لتذكير (ما) في قوله تعالى (ما في بطون)، والتقدير: وإن يكن ما في بطونها ميتة، لأن الفعل ل (ما)، وجعل (كان) ناقصة تحتاج إلى خبر، فأضمر فيها اسمها وهو ضمير (ما) في قوله تعالى: (وقالوا ما في بطون)، ونصب

الجمهور، وهو رفع من وجهين:

الوجه الأول: أن تكون (خالصة) مرفوعة باعتبارها خبر المبتدأ (ما) الذي هو اسم موصول بمعنى (الذي)، مبني في محل رفع مبتدأ، وقوله تعالى: "في بطون هذه الأنعام" صلتها، والتقدير: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا أي خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخلوص، وليكون أيضا بلفظ المصدر نحو العاقبة والعافية، وذكر الفراء أن (خالصة) أنثت لتأنيث الأنعام، وذهب الكسائي والأخفش من تبعهما إلى أن التاء للمبالغة كالتاء في علامة ونسابة، وأوضح ابن الأنباري أنها أنثت حملا على معنى (ما)، لأن المراد ب (ما في بطون هذه) الأجنة، وذكر (محرم) حملا على لفظ (ما).

والوجه الثاني: أن تكون (خالصة) مرفوعة، لأنها بدل من (ما) وهو بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه، وأن يكون (لذكورنا) هو الخبر.

9- الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ يَكُنْ

فِي مَا أَوْحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا ﴿١٤٥﴾
الأنعام: ١٤٥.

صرّح ابن مجاهد أنّه قرأ ابن كثير
وحمزة قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ يَكُونَ"
بالتاء، و"ميتة" بالنّصب، وقرأ أبو عمرو
ونافع وعاصم والكسائي "إِلَّا أَنْ يَكُونَ"
بالياء، و"ميتة" بالنّصب، وروى نصر بن
علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو
يقرأ "إِلَّا أَنْ يَكُونَ" و"إِلَّا أَنْ يَكُونَ"
بالتاء والياء، وقرأ ابن عامر وحده "إِلَّا
أَنْ يَكُونَ" بالتاء، و"ميتة" بالرفع.

وحجّة من قرأ "إِلَّا أَنْ يَكُونَ"
بالياء، و"ميتة" بالنّصب أنّهم أضمرُوا
في (كان) مذكراً وهو اسمها، تقديره:
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ أَوْ الْمَحْرَمُ
ميتة"، فحملوا الكلام على اللفظ، لأنّ
قوله تعالى: "لَا أَجِدُ" يدلّ على نفي
الموجود، والتقدير: قل يا محمد لا
أجد فيما أوحى إليّ محرّماً على طاعم
يطعمه إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مَيْتَةً أَوْ
كَذَا أَوْ كَذَا، فَإِنَّهُ رَجَسَ .

(ميتة) على خبر (كان)، والتقدير: وإن
يكن ما في بطون هذه الأنعام ميتة فهم
في أكله شركاء، واختار أبو عمرو بن
العلاء هذه القراءة، لأنّ ما بعد هذه الآية
الكريمة يقوّيها وهو قوله تعالى: "فهم
فيه شركاء" ولم يقل (فيها)، وذهب
أبو حيان الأندلسي إلى أنّ (الميتة) لكل
ميت ذكرًا كان أو أنثى .

وحجّة من قرأ بالتاء ونصب (ميتة)-
وهو أبو بكر كما سبق ذكره-أنّه أنّث
الفعل لتأنيث الأنعام التي في البطون،
والتقدير: وإن تكن الأنعام التي في
بطونها ميتة.

وحجّة من قرأ بالتاء ورفع الميتة
أنّه أنّث لتأنيث لفظ الميتة، وجعل
(كان) تامة بمعنى (حدث ووقع)، فهي
لا تحتاج إلى خبر، وإنما إلى فاعل،
فكانت (ميتة) فاعلاً لها، والتقدير:
وإن تكن في بطونها ميتة، وحجّة من
قرأ بالياء ورفع الميتة أنّه ذكر لما كان
تأنيث الميتة غير حقيقي .

10- الآية الكريمة: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ

عطف على الميتة، ولو كانت الميتة مرفوعة لكان الدم والفَسق مرفوعين، ولكنها منصوبة، فيعطف بهما عليها بالنصب، وهو قول العكبري، ورأى مكّي بن أبي طالب قوة قراءة الميتة بالرفع وصحتها، فذكر أنه كان يلزم أبا جعفر أن يقرأ الدم بالرفع وكذلك ما بعده، لكنه عطفه على موضع "إلا أن يكون" ولم يعطفه على "ميتة"، فكان تناسب في هذا العطف بين المعطوف والمعطوف عليه من حيث الإعراب وهو النصب، ويكون عطف الدم وما بعده في قراءة النصب على الميتة.

11- الآية الكريمة: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ الأنعام: ١٥٣ .

أشار ابن مجاهد إلى أنه قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو "وَأَنَّ هَذَا" مفتوحة الألف مشددة النون، وقرأ ابن عامر "وَأَنَّ هَذَا" مفتوحة الألف موقوفة النون، وقرأ حمزة والكسائي "وَأَنَّ هَذَا" مكسورة الألف مشددة النون.

وتفسير قراءة فتح الألف وتشديد

وحجّة مَنْ قرأ بالتاء ونصب "ميتة" أنه أضمر في (كان) اسماً مؤنثاً بمعنى: إلا أن تكون المأكولة ميتة، فحمله على المعنى، فأثنت (تكون) لذلك، وفي (كان) اسمها وهو العين أو النفس أو الجثة، و(ميتة) خبر .

وحجّة مَنْ قرأ "إلا أن تكون" بالتاء، و"ميتة" بالرفع وهو ابن عامر من السبعة، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع من غير السبعة أنه جعل (كان) تامة بمعنى: حدث ووقع، فكانت (ميتة) فاعلاً لها، وحمل التأنيث على لفظ الميتة.

وذكر الفراء أنه لا يصلح الرفع في هذه القراءة، لأنّ الدم منصوب بالرد على الميتة، وفيه ألف تمنع من جواز الرفع، وهو رأي الطبري إذ ذهب إلى أن الصواب من القراءة في ذلك قراءة الجمهور وهي "إلا أن يكون" بالياء، و"ميتة" بتخفيف الياء ونصب الميتة، وحجّته في ذلك أنه لا خلاف بين الجميع في قراءة الدم بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو

تعالى: "به" بمعنى: ووصاكم به وبأن،
حذفت الباء لطول (أن) بالصلة، ويكون
على هذا التأويل نصبا وخفضاً.

وحجة من قرأ بكسر الألف وتشديد
النون أنه ابتدأها مستأنفاً، فكانت الفاء
عاطفة، أي إن جملة (فاتبعوه) معطوفة
على هذه الجملة المستأنفة .

وحجة ابن عامر في قراءته بفتح
الهمزة وتخفيف النون أنه جعل (أن)
مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف
وهو ضمير الشأن أو القصّة، وهذه
الجملة معطوفة على قوله تعالى: "أن
لا تشرك بي شيئاً".

12- الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا
مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾
الأنعام: ١٥٤.

قرأ القراء قوله تعالى: "أحسن"
بفتح النون على اعتباره فعلاً ماضياً،
وهو صلة الاسم الموصول (الذي)،
وفيه ضمير يعود على (الذي)، تقديره:
تماماً على المحسن، ويؤيد هذا قراءة
عبد الله بن مسعود وهي: (تماماً على

النون لدى الخليل وسيبويه :لأن هذا
صراطي، وذهب الفراء إلى أنها في
موضع خفض، بمعنى: ذلكم وصاكم
به ووصاكم بأن هذا صراطي مستقيماً،
ورأى الكسائي أنها في موضع نصب
على هذا المعنى، إلا أنه لما حذف الباء
نصب ، وعلى هذا، فقد خرّجت هذه
القراءة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون محمولا
على إضمار اللام، و(أن) في موضع
نصب لحذف الخافض، والتقدير:
ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه،
أي: اتبعوه، لأنه مستقيم، فكان تعليلاً
حذفت منه اللام.

والوجه الثاني: أن يكون معطوفاً
على قوله تعالى: "ألا تشركوا بي شيئاً"،
أي: وأتلو عليكم أن هذا صراطي
مستقيماً، أو يكون معطوفاً على قوله
تعالى: "أتل ما حرّم ربكم عليكم"، أي:
وأتلو عليكم أن هذا صراطي .

والوجه الثالث: أن يكون في موضع
جرّ عطفاً به على الضمير في قوله

جني من حيث الإعراب لحذف العائد على (الذي)، وإنما يحذف من صلة (الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو مررت بالذي ضربت، أي: ضربته، وأكرمت الذي أهنت أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، وليس المبتدأ بفضلة فيحذف تخفيفاً، ولا سيما هو عائد الموصول.

والحق، إنّ حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة (الذي)- وإن كان قليلاً ونادراً- جائز لمجيء نحوه عن العرب، إذ ذكر سيبويه هذه القراءة الشاذة برفع (أحسن)، ويّين أن الخليل بن أحمد قد سمع من العرب قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً.

13- الآية الكريمة: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: ١٦٠

قرأ القراء قوله تعالى: "فله عشر أمثالها" بطرح التنوين في "عشر" وخفض "أمثالها"، والتقدير: "فله عشرُ حسنات

الذين أحسنوا)، ومعناه أنّ الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام، أنّه آتاه الله تعالى الكتاب فضيلة على ما أتى المحسنين من عبادته، أو معناه: تماماً على الذي أحسن موسى عليه السلام، فيما امتحنه الله تعالى به في الدنيا من أمره ونهيه.

وذهب الكوفيون إلى أنّه لا ضمير في (أحسن)، والفاعل محذوف، والهاء محذوفة، و(الذي) بمعنى (ما)، وكأنّ الكلام حينئذ: ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على ما أحسن موسى، بمعنى: تماماً على إحسانه في الدنيا في عبادة الله تعالى، والقيام بما كلفه به من طاعته، أو معناه: تماماً على إحسان الله تعالى إلى أنبيائه.

وقرأ يحيى بن يعمر وعبد الله بن أبي إسحاق قوله تعالى: "أحسن" برفع النون، والتقدير: تماماً على الذي هو أحسن، وأنكر الطبري هذه القراءة لخلافها ما عليه الحجة وإن كان لها في العربية وجه صحيح، وضعفها ابن

أمثال حسنة ، وحذفت التاء من (عشر)، لأنّ معناه: فله عشر حسنات أمثالها، وطرح الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه .

وقرأ الحسن البصري قوله تعالى ذاك بتنوين (عشر) ورفع (أمثالها)، والتقدير: فله حسنات عشر أمثالها، بمعنى: فله من الجزاء عشرة أضعاف مما يجب له، ف(عشر) مبتدأ، و(أمثالها) صفة له، و(له) خبر مقدم.

وبهذه الآية الكريمة وما تضمنته من قراءات أنهى حديثي هذا موضحة أنّ توجيه القراءات نحويًا له أهمية كبيرة في الكشف عن المعاني المختلفة والدلالات العديدة، كما أبين أنّ القراءات القرآنية تعدّ مصدرًا مهمًا لكثير من العلوم الإسلامية واللغوية منها علم النحو، ولذلك ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى، لأنّ روايتها هي أوثق الشواهد وأوكدها، بل إن القراءات القرآنية وإن كان فيها ظواهر لهجية فهي محكومة بالرواية

والنقل من رسول الله ، وليس لأحد أن يقرأ القرآن الكريم بلهجته كما يشاء، ولم تقع هذه الإباحة في الحروف السبعة إلا للنبي ليتوسع بها على أمته، ويظهر نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار في القرآن الكريم وقراءاته، والرسول عليه الصلاة والسلام قد اعتمد على الوحي في كل أنماط تلاوته للقرآن الكريم، فلم يدخلها شيء من عمل الرسول ، وإنما نزل الوحي بها جميعا، وإن القراء في اختلافهم مجرد ناقلين وليسوا كالفقهاء أو النحويين الذين يختلفون نتيجة اجتهادهم، وإن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة وروايتهم لا يعني أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها، ولزموها حتى اشتهروا بها، وإن شرط موافقة النحو في القراءة لا معنى له إذا صحّ سندها إلى رسول الله ، فإذا صحّ الإسناد إلى رسول الله بما لا تقتضيه قوانين العربية المطردة، وجب الأخذ بما صح عن الثقة ثم يلتمس

القراءة لموافقتها للعربية وإنما يجب النظر في صحّة سندها إلى رسول الله ، وإنّ القراء كانوا يستعينون بتوجيهات النحاة وقواعدهم لتوثيق ما يقرأون بالدراية، كما كان النحاة يستعينون بمسندات القراء لتوثيق ما يوجهون بالرواية.

الوجه بعد ذلك، وإنّ العربية لا تحكم على القراءة، وإنّ القرآن الكريم أصل سماعي يحكم على العربية وتتبعه ويستفاد منه، لأنه كما قال عزّ وجل: ﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ الشعراء: ١٩٥، وهذا سيبويه يقول: "القراءة سنة" لا تخالف.

ومعنى هذا أنه إذا وجدت قراءة موافقة لقواعد العربية، فلا تقبل هذه

